

تقرير الأمين العام عن التطورات المستجدة في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام فيها

أولاً - مقدمة

مساعدة غينيا - بيساو في الجهود التي تبذلها من أجل الإنعاش الاقتصادي والتعمير.

٤ - ويغطي هذا التقرير التطورات المستجدة منذ تقديم تقرير الأخير ويوجز الأنشطة التي يواصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو وغيره من كيانات منظومة الأمم المتحدة القيام بها دعماً لعملية بناء السلام في ذلك البلد.

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٣٣ (١٩٩٩) المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ الذي طلب فيه المجلس مني أن أطلع بانتظام، وأن أقدم إليه تقريراً كل ٩٠ يوماً عن التطورات المستجدة في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو.

ثانياً - التطورات السياسية

٥ - ظلت الحالة العامة في ذلك البلد خلال الفترة التي يشملها الاستعراض متقلبة. وسادت المسرح السياسي شواهد تزعزع الحكومة في مواجهة أزمة مؤسسية ناشئة نجمت عن الخلافات بين المؤسسات المختلفة التي تمثل مختلف فروع السلطة حول المسؤوليات الدستورية لكل منها. وإذا واصلت المعارضة مطالبتها باستقالة كل من الحكومة ورئيس الوزراء فاوستينو إمبالي، أصبحت الحكومة التي تعوزها الخبرة غير قادرة على النهوض بوظيفتها بالفعل، بينما أدى تأخر التحقيقات في ادعاءات اختلاس ١٧ مليون من دولارات الولايات المتحدة إلى زيادة تضائل مصداقيتها.

٢ - ويذكر أعضاء المجلس أنني عرضت في تقرير الأخير المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (S/2001/622) و Corr.1) الجهود المبذولة لتحقيق استقرار الحالة في ذلك البلد ودعم المؤسسات الديمقراطية الهشة، من أجل التصدي للأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية الملحة التي يواجهها. كما أوجزت إسهامات مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو في هذه العملية.

٣ - وبعد أن ناقش أعضاء المجلس ذلك التقرير، أكدوا من جديد في بيان للصحافة في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠١، دعمهم للجهود التي تبذلها غينيا - بيساو حكومة وشعباً لتعزيز المصالحة الوطنية وتدعيم المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون. كما أعربوا عن قلقهم بشأن الحالة غير المستقرة في ذلك البلد وكرروا دعوة المجتمع الدولي إلى

- ٦ - ومما زاد من حالة عدم اليقين السياسي، أن أيًا من الأحزاب السياسية الثلاثة الرئيسية لم يتمكن، لأسباب ترجع إلى حد كبير إلى صعوبات إجرائية داخلية، من عقد مؤتمر وطني للقيام بتحديد واضح للاستراتيجيات والأولويات في فترة ما بعد الانتخابات.
- ٧ - وبحلول منتصف أيلول/سبتمبر، كانت عدة قرارات مثيرة للخلاف اتخذها الرئيس كومبا يالا قد أحدثت انشقاقاً بينه وبين حزبه نفسه وأثارت معارضة شديدة من جانب الأطراف السياسية الفاعلة الرئيسية، وخاصة الجهاز القضائي.
- ٨ - وقد اعتبرت السلطات القانونية القرار الذي سبق أن اتخذته الرئيس بوقف أنشطة جماعة إسلامية وطرده زعمائها - الذين اهتمهم بالمساعدة على عدم استقرار البلد - من غينيا - بيساو قراراً غير دستوري. كما وُصف القرار الذي اتخذته لاحقاً بعزل رئيس المحكمة العليا بأنه غير دستوري أيضاً.
- ٩ - وأخيراً، فقد أسهم استعمال وسائل الإعلام بكثرة وبلا قيد لحرية التعبير التي حصلت عليها حديثاً، دون مراعاة لهشاشة العملية السياسية بعد انتهاء الصراع، في إيجاد مناخ سياسي حاد. ومن ناحية أخرى، كثيراً ما بالغ الموظفون الحكوميون في ردهم حتى على الانتقادات التي في محلها من جانب وسائل الإعلام، مما زاد من حدة الخلافات السياسية.
- ١٠ - وعلى الصعيد الإيجابي، واصلت الجمعية الوطنية، رغم المناخ السياسي العصيب، جهودها من أجل تأكيد دورها في مراقبة السلطة التنفيذية، بما في ذلك مسؤوليات الرقابة على إدارة الخزانة الوطنية. وقد انتهت لجنتها التي شكلت للتحقيق في ادعاء اختلاس ١٧ مليون دولار والتوصية بإجراءات لتعزيز الرقابة المالية على الخزانة من إعداد تقريرها، وإن كان لم يذع بعد. غير أنه يبدو أن تحقيقاً موازياً كلف رئيس الوزراء المدعي العام بإجرائه قد عُلق بسبب عدم توفر الاعتمادات.
- ١١ - في مبادرة تشريعية مهمة وافقت الجمعية الوطنية قبل رفع أعمال دورتها في آب/أغسطس الماضي، على مشاريع تنقيح الدستور المقدمة لها من لجنتها الفنية. وكانت هذه اللجنة قد أنشئت من أجل تحقيق المواءمة بين دستور البلاد وبين الأعراف المعترف بها دولياً. وشملت التنقيحات، في جملة أمور، إدخال تعديلات على المادة ٥ التي تمنع مواطني غينيا - بيساو المنحدرين من أب واحد من السكان الأصليين في البلاد من تولي المناصب العليا. وينتظر الدستور المنقح الآن موافقة الرئيس.
- ١٢ - وفي خطوة مشجعة، أخرى، اتفقت الأحزاب السياسية، رغم ما لديها من اختلافات في الرأي على إجراء الانتخابات البلدية في أوائل العام القادم. وتتواصل التحضيرات الانتخابية بالرغم من أن القيود المالية تعوق التخطيط الفعال لإجراء هذه الانتخابات. وحالما تسن الجمعية الوطنية، التي سوف تستأنف عملها في تشرين الثاني/نوفمبر، قانون الانتخابات اللازم، سوف تسعى الحكومة للحصول على المساعدة المالية من المجتمع الدولي من أجل إجراء الانتخابات.
- ١٣ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصل ممثلي بذل جهوده من أجل تعزيز الحوار وتعبئة فئات المجتمع المدني والأفراد، ولا سيما أسقف بيساو، وذلك بغرض تهدئة التوترات أثناء هذه الفترة الحرجة من أجل تحقيق استقرار الحالة. غير أنه نظراً لعدم استقرار الحالة السياسية، تثار المخاوف من أن يؤدي استمرار التوترات المؤسسية إلى عودة البلاد إلى عدم الاستقرار.
- ثالثاً - الجوانب العسكرية والأمنية**
- ١٤ - لا تزال الحالة مزعزعة على خط الحدود مع السنغال نظراً لأن انسحاب القوات التابعة لغينيا - بيساو من المنطقة الحدودية باستثناء حرس الحدود فقط الذين بقوا لحفظ

١٧ - وفي الوقت نفسه، أعادت السلطات العسكرية تأكيد التزامها بعدم استخدام الجنود الأطفال. وقدمت إلى ممثلي أسماء ٦٠٠ من الجنود الأطفال كان قد تم تجنيدهم أثناء الحرب الأهلية من أجل تسريحهم وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية. وتحقيقاً لهذا الهدف، يشترك مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بشؤون الأطفال والصراع المسلح ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو فيما بعد الصراع في وضع مجموعة من التدابير للمساعدة في ضمان عودة هؤلاء الأطفال إلى أسرهم وإعادة إدماجهم كأعضاء منتجين في المجتمع.

١٨ - وفيما يتعلق ببرنامج الحكومة لترفع السلاح من المدنيين قام فريق من الخبراء من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا في لومي، بزيارة لغينيا - بيساو في الفترة من ٩ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠١ لدراسة الأوضاع على أرض الواقع بغرض تنفيذ مشروع جمع الأسلحة غير المشروعة من السكان المدنيين. ومن المتوقع أن تكتمل التوصيات العملية المقدمة من الفريق بما فيها مصادر التمويل في القريب العاجل.

١٩ - وفي الوقت نفسه، استمرت عملية إزالة الألغام في منطقة بيساو رغم تباطؤها بسبب موسم الأمطار الأخير، وأزيل ٦٠٠ لغم حتى الآن. وسيتمكن البرنامج، بفضل الأموال الإضافية التي قدمتها حكومتا ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، من مواصلة العمل لإزالة ٥٠٠٠ لغم تقريباً لا يزال مزروعاً.

رابعاً - الجانبان الاقتصادي والاجتماعي

٢٠ - على الصعيد الاقتصادي، لا يزال الفقر منتشر في البلاد بشكل خطراً، إذ لا يمكن تحقيق الاستقرار بدون إحراز تحسن ملحوظ في حياة السكان اليومية. ومع ذلك

الأمن، قد زاد حدة التوتر في المنطقة. وقد خفت نوعاً ما الأعمال القتالية العسكرية بين قوات غينيا - بيساو التي جرى نشرها في المنطقة الحدودية للسيطرة على أنشطة قوات المتمردين في حركة القوى الديمقراطية لمنطقة كازامانس، كما يبدو أن القتال قد توقف بين فصائل حركة القوى الديمقراطية لمنطقة كازامانس داخل أراضي غينيا - بيساو. إلا أن الخطر لا يزال قائماً من تجدد أنشطة المتمردين في تلك المنطقة، ولا تزال الألغام التي زرعت على جانبي المنطقة الحدودية في شمال البلاد تشكل خطراً على الحياة في المنطقة.

١٥ - إن الوضع المتفجر الذي تشهده المنطقة الحدودية يحول دون إحراز تقدم في إعادة تنظيم الجيش. ورغم ذلك فقد أكملت السلطات العسكرية للتو مشروع خطة لإعادة تشكيل الجيش. والتزم عدد من البلدان التي لها علاقات تقليدية بغينيا - بيساو في المجال العسكري بالتعاون مع السلطات السياسية والعسكرية في البلاد في وضع وتنفيذ الخطة الإصلاحية. إلا أن الوقت لا يزال مبكراً حتى تصبح الخطة حقيقة واقعة.

١٦ - ويتسبب عدم الاستقرار في المنطقة الحدودية أيضاً في تأخير تنفيذ برنامج التسريح وإعادة الإدماج الذي يقدر البنك الدولي أن تكاليفه تصل إلى ١٧ مليون دولار تقريباً. بيد أن تقدماً قد أحرز بالفعل. فالاجتماع الأول للمجلس الوطني المعني بالتسريح وإعادة الإدماج، والذي عقد في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، خلص إلى أن المرحلة الأولى من البرنامج بما في ذلك تعداد المرشحين البالغ عددهم ٢٣ ٨٠٣ مرشحين قد اكتملت في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١. ومن أجل تنفيذ المرحلة الثانية التي تتوخى تسريح ٥٠٠٠ فرد فإن المجلس الوطني المعني بالتسريح وإعادة الإدماج يعمل عن قرب مع المنظمة الدولية للهجرة والبنك الدولي والمانيين الآخرين.

٢٣ - وأصبحت حالة الأغذية حرجة، ويرجع ذلك أساساً إلى تدني محصول الكاشيو في عام ٢٠٠١ وإلى تقلبات الطقس التي أثرت في المحاصيل الغذائية. ويقدم برنامج الأغذية العالمي إمدادات طارئة من الأغذية للأسر الضعيفة، غير أن الحالة الأمنية في شمال البلاد غالباً ما تعرقل خطط برنامج الأغذية العالمي في تغطية كافة أرجاء البلاد أثناء تنفيذ عملياته. ومع ذلك فإن هذا المجهود الهام لا يكاد يفي بالمطلوب، وتلوح في الأفق بوادر لوقوع أزمة غذائية.

٢٤ - وفي الوقت نفسه، سوف يعتمد انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة، المقرر تنظيمه في كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ٢٠٠٢، على نتائج بعثة البنك الدولي/صندوق النقد الدولي، المقرر الاضطلاع بها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، والتي ربما ينظر مجلس إدارة صندوق النقد الدولي في تقريرها في كانون الأول/ديسمبر.

٢٥ - وكمتابعة للزيارة التي قام بها الرئيس بالالا إلى نيجيريا في حزيران/يونيه ٢٠٠١، قامت بعثة اقتصادية نيجيرية بزيارة بيساو في آب/أغسطس لكي تبحث مع سلطات غينيا - بيساو سبل التعاون الثنائي فضلاً عن سبل زيادة تكامل اقتصاد غينيا - بيساو مع السياق العام للتنمية الاقتصادية دون الإقليمية.

خامساً - حقوق الإنسان

٢٦ - أصبحت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في غينيا - بيساو تشكل عنصراً نشطاً في حماية حقوق الإنسان، بينما أنشأت الحكومة لجنة مشتركة بين الوزارات مسؤولة عن إبلاغ الهيئات المختصة التابعة للأمم المتحدة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ غينيا - بيساو لاتفاقيات ومعاهدات الأمم المتحدة التي وقّعت عليها.

٢٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، احتفظ مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو فيما بعد الصراع

فإن هذه التحسينات لم تظهر حتى الآن ولا يزال موظفو القطاع العام يحرزون على الاضطرابات من أجل رفع الأجور وتحسين توزيع علاوات الأجور في شكل حصص غذائية. وبينما يؤدي التأخير في دفع المرتبات المستحقة لموظفي الخدمة المدنية وأفراد الجيش إلى زيادة استياء فئات المجتمع إلى مستويات خطيرة، فلا تزال معدلات البطالة والبطالة الجزئية، لا سيما في أوساط الشباب، تشهد ارتفاعاً شديداً، وبشكل يغري الشباب القلقين، الذين يسعون إلى كسب سبل الرزق، إلى ممارسة الأنشطة الإجرامية والدعارة.

٢١ - ومما يزيد بشكل أكبر من تفاقم الحالة الاقتصادية أن محصول الكاشيو لهذه السنة، وهو مصدر الدخل الرئيسي للبلاد، لم يزد على نصف الناتج المقدر. ونظراً لأن المساعدة الأجنبية تشكل نسبة ٨٠ في المائة تقريباً من الميزانية الوطنية وأن الدخل من الرسوم الجمركية قد هبط إلى مستوى منخفض جداً، فإن الخسارة الناجمة عن ذلك في الإيرادات تزيد من حدة أزمة السيولة النقدية الحادة القائمة بالفعل والتي تواجهها الحكومة. إن الاقتصاد على وشك الانهيار بالفعل ولا تملك الحكومة من الموارد سوى ما يكفي للوفاء بالتزاماتها المحلية الملحة، وعلى رأسها دفع المرتبات وصيانة البنى التحتية الاجتماعية الحيوية، وذلك لمدة قصيرة للغاية فقط.

٢٢ - وقد تأثر قطاع الصحة على وجه الخصوص من جراء انعدام الموارد. وتعتبر إحصائيات الوفيات في أوساط النساء والأطفال مرتفعة ارتفاعاً مخيفاً. حيث يقدر معدل وفيات الرضع بـ ١٢٤ لكل ١٠٠٠ رضيع، بينما وصل معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى ٢٠٣ لكل ألف طفل، هذا إلى جانب الارتفاع الشديد في معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

سادسا - الملاحظات

٣١ - بالرغم من بعض التطورات الإيجابية، فإن الحالة العامة في غينيا - بيساو تظل غير مستقرة إلى حد خطير. فقد حالت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي عمت أرجاء البلد دون ترسخ التطورات الديمقراطية القليلة التي تحققت خلال الأشهر القليلة الماضية. وتظل مكاسب الديمقراطية الملموسة مجرد وهم بالنسبة للناس. ومما يشكل مصادر أخرى لعدم الاستقرار التوترات المؤسسية ووجود حكومة تفتقد إلى التجربة وانعدام الشفافية في إدارة شؤون الحكم.

٣٢ - ولا زلت استكشف مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأصدقاء آخرين لغينيا - بيساو سبل ووسائل مساعدة حكومة الرئيس يالا على إشاعة جو من الاستقرار السياسي. وفي غضون ذلك، أناشد جميع العناصر الفاعلة السياسية على مختلف الأصعدة في غينيا - بيساو التمسك بسبل الحوار والامتناع عن أي عمل يهدد الوحدة الوطنية والنظام الدستوري.

٣٣ - وفي هذه المرحلة المبكرة والهشة من بناء السلام بعد انتهاء الصراع، من الأساسي صون استقلال النظام القضائي. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر نداءاتي السابقة إلى المجتمع الدولي لكي يقدم المساعدة الفنية والمالية العاجلة إلى نظام قضائي هزيل يعمل في ظروف صعبة للغاية.

٣٤ - والتعجيل بالمشاركة أمر حاسم لوضع حد لظروف عدم الاستقرار في غينيا - بيساو. فبفضل مساعدة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو وكيانات الأمم المتحدة في غينيا - بيساو، فإنه لا تزال هناك بعض الفرص المتاحة التي سرعان ما ستتلاشى إن لم تستغل بصورة كاملة. وبدون إدخال تطورات إيجابية على حياة السكان اليومية، فإن الحالة السياسية الحالية الهشة قد توحج جولة أخرى من الصراع المفتوح إن لم يتم تداركها. ولا مناص

بعلاقات وثيقة مع السلطات الوطنية والجهاز القضائي لرصد حالة حقوق الإنسان في البلد. وقام هذا المكتب، في مبادرة منه لزيادة تعزيز القدرات الوطنية على تشجيع حقوق الإنسان، وبالتعاون مع وزارتي الدفاع والإدارة الداخلية، وسفارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في داكار وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، بعقد مؤتمر، في بيساو، يومي ١١ و ١٢ تموز/يوليه، بشأن دور الجيش الوطني والشرطة الوطنية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وحضره ممثلون كبار عن الجيش والشرطة.

٢٨ - وقد تم الإفراج عن جميع المعتقلين الذين يدعى أنهم من المتمردين الأعضاء في حركة القوى الديمقراطية لمنطقة كازامانس والذين اعتقلوا في أعقاب الأحداث التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ باستثناء سبعة منهم، وذلك إلى حين محاكمتهم. غير أن المحاكمات لم تبدأ بعد نتيجة لانعدام الموارد المالية والبشرية على حد سواء.

٢٩ - ويقوم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو فيما بعد الصراع بالإعداد لدورة لتجديد المعلومات للقضاة بغية تعزيز القدرات المهنية لجهاز القضاء من أجل كفاءة الإجراءات القضائية السليمة في البلد، بما فيها التعجيل بمحاكمة المعتقلين المفرج عنهم.

٣٠ - وفي أعقاب انسحاب قوات غينيا - بيساو النظامية من الحدود مع السنغال، قام فريق معني بحقوق الإنسان وتابع لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو فيما بعد الصراع بزيارة المناطق الحدودية لتقييم حالة حقوق الإنسان. وقدمت البعثة، أثناء اجتماعاتها مع السلطات العسكرية والمدنية المحلية، توصياتها فيما يتعلق بالتزاماتها باحترام حقوق الإنسان للمدنيين، بمن فيهم اللاجئون.

من اتخاذ تدابير فعالة لإنعاش الاقتصاد، مع التركيز خاصة على مساعدة الفئات الضعيفة أكثر من غيرها في المجتمع.

٣٥ - ولذلك، فإنني أناشد جميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف لغينيا - بيساو، إلى جانب مشاركتهم فعليا في مؤتمر المائدة المستديرة المقبل، أن يستكشفوا بصورة مؤقتة آليات وترتيبات أخرى، بما في ذلك من خلال المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، وأن يسارعوا إلى إعانة شعب غينيا - بيساو على إحياء الأنشطة المدرة للدخل وبعث النشاط في قطاعها الخاص.

٣٦ - وختاما، أود أن أثنى على ممثلي، صامويل نانا - سينكام، وموظفي الفريق القطري التابع للأمم المتحدة برمته على ما يبذلونه من جهود دؤوبة من أجل الحفاظ على استمرارية عملية بناء السلام في غينيا - بيساو على الرغم مما يواجهونه من تحديات عديدة.